الأمم المتحدة

A/63/872

الجمعية العامة

Distr.: General
13 April 2009
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البنود ٤٨ و ٥٧ (أ) و ١٠٧ من جدول الأعمال

متابعة تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢، والتحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة موجهة من رئيس وزراء البرتغال، السيد خوسيه سوقراطيس، بصفته رئيسا مشاركا لمنتدى الشراكة الأفريقية، إلى رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، السيد غوردون براون، بصفته رئيس مجموعة العشرين (انظر المرفق).

أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٤٨ و ٥٧ (أ) و ١٠٧ من جدول الأعمال.

(توقيع) خوسيه فيليبي **موراييس كابرال**

السفير

160409 160409 09-30050 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ الموجّهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة

رسائل رئيسية موجهة إلى قمة مجموعة العشرين في لندن

تتعرض أفريقيا لأضرار شديدة جرّاء آثار أزمة مالية واقتصادية ليست من صنعها. وسيُفضي ذلك إلى تباطؤ حاد في النمو الاقتصادي. وسيؤثر بشكل سلبي على جميع مصادر تمويل التنمية، ويُشكّل مخاطر شديدة تؤدي إلى انتكاسة التقدم الذي حققته أفريقيا على امتداد السنوات الخمس الأخيرة في الأداء الاقتصاد، وتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وما لم تُتخذ إجراءات في الوقت الحالي، فإن ذلك سيفضي إلى مستويات أعلى من الفقر وارتفاع في معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال.

ونحن نرحب أيما ترحيب بتركيز مؤتمر قمة مجموعة العشرين القادم على الاتفاق بشأن مجموعة من التدابير لإعادة الاستقرار والنمو إلى الاقتصاد العالمي. ونعتقد أن الحفاظ على النمو واطراد التقدم تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا يجب أن يشكلا جزءا أساسيا من هذه المجموعة. ومن شأن ذلك أيضا أن يُساعد على تعزيز انتعاش الاقتصاد العالمي. وانطلاقا من الأفكار والمقترحات، التي هي بالفعل قيد المناقشة، نقترح ما يلي.

الحافز المالي

إن البلدان الأفريقية كمجموعة لا تتمتع بحرية التحرك على الصعيد المالي التي تُمكنها من اتخاذ تدابير معاكسة للدورات الاقتصادية لأجل تحفيز النمو. وتحتاج أفريقيا إلى زيادة كبيرة في الموارد الخارجية. ونناشد المجتمع الدولي القيام بما يلي:

- الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار مونتيري وغلن إيغلز لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتحسين إمكانية التنبؤ بها وفعاليتها
- دعم تنمية الهياكل الأساسية، بما في ذلك من خلال تمويل القروض المُيسرّة الطويلة الأمد
- اتخاذ خطوات عاجلة لزيادة القدرة الإقراضية للمؤسسات المالية الدولية، ومصرف التنمية الأفريقي، بما في ذلك، إعادة رسملته، وزيادة إمكانيات الوصول للبلدان الأفريقية، وتمويل برامج شبكات السلامة، وإدخال العمل بأدوات جديدة تتسم بالمرونة وسرعة السداد والاستجابة لاحتياجات أفريقيا، وتتحاشى المشروطيات المتعارضة
- وضع آليات تمويل مبتكرة، بما في ذلك من خلال استخدام سوق الكربون، لكي يتسنى مساعدة أفريقيا على التصدي لآثار تغيّر المناخ، وهي أيضا مشكلة لم تتسبب فيها أفريقيا.

التجارة

نشدد على أهمية التجارة لنمو ورخاء أفريقيا في المستقبل. وندعو قادة مجموعة العشرين إلى دعم الانتهاء السريع والمتوازن من جولة الدوحة، والتعهّد بالتزامات واضحة لتحاشي التدابير الحمائية التي تشكل عوائق جديدة مباشرة أو غير مباشرة أمام تدفقات التجارة. وفضلا عن ذلك، ثمة حاجة إلى بذل جهود خاصة لضمان توفر الموارد لأجل التمويل الكافي للتجارة وتقديم المساعدات للتجارة وائتمانات الصادرات، لأفريقيا.

الاستثمارات

نؤكد على الدور الحاسم للاستثمارات الخاصة. ونرحب بالزيادة التي طرأت في الآونة الأخيرة في تدفقات رأس المال الخاص إلى أفريقيا، والنمو القوي في التحويلات من المواطنين الخواص. ويساورنا الانشغال بأن هذه المصادر للإيرادات هي الآن عرضة للخطر. وندعو إلى اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز الاستثمارات الخاصة، لا سيما في الهياكل الأساسية، بما في ذلك زيادة استخدام الضمانات وتغطية المخاطر.

تعزيز التعاون الدولي بشأن الضرائب والتدفقات المالية غير المشروعة

قطعت البلدان الأفريقية خطوات كبيرة رئيسية في مجال حشد الموارد المحلية، ولكن وجود ملاذات ضريبية دولية وتدفقات مالية غير مشروعة لا يزال يُشكّل عقبة أمام جهود البلدان الأفريقية. وندعو قادة مجموعة العشرين إلى ما يلي:

- الاتفاق على برنامج عمل بشكل عاجل فيما يتعلق بالملاذات الضريبية
- إجراء استعراض عاجل لمدى كفاءة السياسات الحالية للقضاء على التدفقات المالية غير المشروعة.

الإصلاح العام

نعتقد أنه ينبغي النظر إلى هذه الأزمة باعتبارها فرصة ينبغي أن تُغتنم لإعادة تشكيل النظام الدولي لكي يتسنى تعزيز النمو المطرد والمستدام. وأظهرت آثار هذه الأزمة ما لأفريقيا من مصالح في المسائل العامة ذات النطاق الأوسع. ونرحّب بمشاركة أفريقيا في قمة مجموعة العشرين، والبيان الذي أدلى به مؤخرا وزراء مالية المجموعة بشأن هذه المسائل وندعو إلى تمثيل أفريقيا بشكل أقوى في جميع عمليات صنع القرار الدولية، ويعني ذلك تحديدا في المؤسسات المالية الدولية.